

فالقيود على حرية الصحافة وحرية التعبير استثناء من الأصل ينص عليه القانون ويحدده بكل دقة لخدمة غايات مشروعة تستجيب لحاجة اجتماعية ملحة، النص على قيود حرية الصحافة بمقتضى ى القانون هي قاعدة دستورية نصت عليها الفقرة الثانية من الفصل 28 من دستور المملكة والتي جاء فيها أنه للجميع الحق في التعبير، ونشر عدا ما ينص عليها القانون صراحة. واستمد الدستور امغربي هذه القاعدة من القانون الدولي لحقوق الإنسان ومن الاتفاقيات والعهود الدولية وفي مقدمتها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية فاملادة 19 منه تؤكد على ضرورة احترام القاعدة القانونية الدستورية وجاء في الفقرة الثالثة من هذه املادة بأنه يجوز إخضاع حرية التعبير لبعض وقد انعكست هذه المبادئ على قانون الصحافة والنشر بامغرب الذي أكد في املادة الثالثة منه على أن حرية الصحافة مضمونة طبقا لمقتضيات الفصل 28 من دستور المملكة، وأنه ال يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبليّة. ومن خلال مقتضيات مدونة الصحافة والنشر والقانون 03-77 املتعلق بالتصل واحترام الأمن والنظام العام، والواجبات العامة و احترام الحياة الخاصة للأشخاص